شركاء لا أجـراء * *

د. فرحات صالح شرننة*

والضمان ضد البطالة وضد العجز والتأمين ضد الحريق

تهدف هذه المقولة إلى (١) أن يتحول المنتجون المشاركون في عملية إنتاجية إلى شركاء في حصيلة تلك العملية الإنتاجية وأن يتلقى كل واحد منهم حصة من الإنتاج بدلاً من أن يتلقى أجرة لا علاقة لها بكمية أو نوعية ذلك الإنتاج . (٢) كما تهدف إلى إحداث تغيير جذري في نوع العلاقة القائمة في عالمنا اليوم بين العاملين وأرباب العمل .

إن العلاقة القائمة في عالمنا اليوم بين العاملين وأرباب العمل تتمثل في وجود طبقة أرباب العمل التي تملك المصانع والمعامل والمشروعات المختلفة وتفتح أمامها كل السبل للوصول إلى مدخرات الشعب والاقتراض منها واستخدامها في هذه المشروعات وذلك بتسخير أغلبية أفراد الشعب من الطبقة الكادحة . كما لها كامل الحرية في استخدام هذه الموارد في إنتاج السلع والخدمات التي تدر عليها أكبر ربحٍ ممكن ، وأن تديرها بالطريقة والكيفية التي تختارها . وفي المقابل نجد الطبقة العاملة والتي لا تملك أكثر من مجهودها البشري تدخل بكامل مجهودها في العمليات الإنتاجية لإنتاج مختلف السلع والخدمات وتتلقى في مقابل ذلك أجرةً تتحدد من قبل عوامل خارجية تعرف بالطلب والعرض والتي نادراً ما تأخذ العامل الإنساني في الحسبان .

إن نظرة بسيطة لنظام الأجرة السائد في عالمنا اليوم لكفيلة باعطائنا صورة واضحه لهذا النظام وتبصيرنا بكل ما يجري بداخله من ظلم واستغلال وذلك لأن هذا الظلم وهذا الإستغلال كانا واضحين أمام أنظار الجميع فمعظمنا قد قاسى من ويلاتهما وإن كنّا نتجاهلها أو نتناساهما في بعض الأحيان إما لإنشغالنا في مسائل أخرى أو لعدم قدرتنا في التوصل إلى البديل .

والآن قد يتساءل البعض ، كيف يمكن أن يكون نظام الأجرة في عالمنا المعاصر نظاماً ظالماً واستغلالياً وقد تضاعفت الأجرة وتحسنت ظروف العمل عشرات المرات عما كانت عليه في العصور السابقه ؟

صحيح أن الدارس لنظام الأجرة على مر التاريخ يلاحظ أن هذا النظام قد تطور وتحسن تحسناً ملحوظاً عما كان عليه في السابق . فأجرة العامل في الوقت الحاضر تساوي عشرات المرات قيمة أجرته في الماضي . (بل أنه في بعض العصور كان العامل يسخّر سخرة للعمل بدون مقابل) . كما أن ظروف العمل تحسنت كثيراً على مر الزمن ، فقد إنخفضت ساعات العمل من ١٦ أو ١٨ ساعة في اليوم إلى ٨ أو ٦ ساعات فقط ، وارتفعت سن العمل القانونية مما أدى إلى منع استخدام الأطفال وما يترتب عليه من حرمان من التعليم . كما نلاحظ الآن وجود الضمان الإجتماعي

* أستاذ مساعد بقسم الإقتصاد — كلية الإقتصاد — جامعة قاريونس .

** القيت هذه الورقة في المؤتمر «ليبيا تاريخ وثورة» الذي أقامه مركز الجهاد الليبي خلال الفترة من ٢٧ — ٣٠ يناير ١٩٨١ م وذلك بروما .

والإصابه . . . . الخ من الضمانات والتأمينات المختلفة . بالاضافة إلى ذلك ما نشاهده في عالمنا اليوم من تكوين إتحادات ونقابات عمالية مختلفة والمكانة التي بدأت تحتلها هذه الإتحادات والنقابات في أجهزة الدول والحكومات المختلفة في جميع أنحاء العالم والقوة التي بدأت تكتسبها في الدفاع عن حقوق العمال وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية لهم مثل المشاركة في الإدارة والأرباح . . . . الخ .

إن كل هذه الأمور التي ذكرت سابقاً صحيحة وإن كل هذه التطورات والتحسينات قد حصلت فعلاً ، ولكنها لم تكن ولن تكون كافية لتمكين العامل (المنتج) من الوصول إلى وضعه الطبيعي في العملية الإنتاجية وإقامة العلاقة الطبيعية بين المنتج والإنتاج وذلك لأن الخطأ يكمن في مبدأ الأجرة نفسها وربط المنتج بالإنتاج عن طريقها وعدم ربطه بالإنتاج مباشرة . وعدم ربط الأجرة بالإنتاج (أو بقيمة الإنتاج) بطريقة آلية ومباشرة . ولذلك فإن زيادة الأجرة مهما كانت قيمة هذه الزيادة لا تحل المشكل الإقتصادي ، بل على العكس قد تؤدي إلى خلق المزيد من المشاكل .

والدليل على أن نظام الأجرة مهما تطور ومهما تحسن غير قادر على حل مشاكل العمال واضح نشاهده ونسمع ونقرأ عنه في كل يوم . فأخبار الإضرابات والمظاهرات العمالية تطرق أسماعنا كل يوم . وأعداد العاطلين عن العمل تتزايد يوماً بعد آخر ، زيادة وتضخم ميزانيات الضمان والمساعدات الإجتماعية سنة بعد أخرى ، إقتحام المرأة مجالات عمل لا تتناسب وقدراتها الجسمية ، زيادة الفاقد في التعليم والتدريب بسبب الحاجة ، زيادة جرائم السرقة والسطو والنهب . . . . الخ .

كل هذه المآسي وغيرها هي نتيجة لما ينطوي عليه نظام الأجرة من ظلم واستغلال . إن معظم الزيادات التي حصلت على مستوى الأجور هي في الواقع شكلية «أو نقدية» وليست حقيقية . فنحن نعلم بأن العمال يقومون بتقديم خدماتهم لإنتاج سلع وخدمات لأرباب الأعمال ويتقاضون أجوراً في مقابل ذلك ، ثم يقومون بعد ذلك بانفاق هذه الأجور على السلع والخدمات التي قاموا بإنتاجها . أي بمعنى أن هذه النقود ترجع في النهاية إلى جيوب أرباب العمل كأسعار للسلع والخدمات لذلك نجد أن أرباب الأعمال يقومون بامتصاص أي زيادة في الأجور بكل سهولة عن طريق رفع أسعار منتجاتهم وبذلك يكون ما قد أعطي للعمال باليمين قد استرجع بالشمال والدليل على ذلك أن المطالبة بزيادة الأجور لم تتوقف والطبقة الكادحة تزداد اتساعاً سنة بعد أخرى .

كما أن التطورات الأخرى التي حدثت كانت في جلها كنتيجة لظروف وتطورات خارجة عن نظام الأجرة ، كالتطورات والاكتشافات العلمية والتي أدت إلى إستخدام الآلة وما وفر من جهد وزمن ووفرة في الإنتاج ، مما أدى إلى تخفيض ساعات العمل حتى يستطيع أرباب العمل تعريف الإنتاج الأول . كذلك فإن تقدم الوعي الإنساني نتيجة تطور العلم والمعرفة أدى إلى المطالبة بكثير من الحقوق . كما أن التحسن البطيئ الذي طرأ على مستوى الحياة في بعض المجتمعات كان في جانب كبير منه نتيجة للاكتشافات الجديدة وما صاحبها من حركات إستعمارية وامتصاص لخيرات مناطق وشعوب أخرى . أي أن جزءاً كبيراً من هذا التحسن كان في الواقع على حساب أناس آخرين . والدليل على ذلك واضح نشاهده في زيادة حدة الأزمات الإقتصادية في البلدان التي تقلص نفوذها الإستعماري وتقلصت مستعمراتها مثل بريطانيا وغيرها . أي أن التطور الذي حدث لم يكن نتيجة لتطور النظام الإقتصادي بما فيه نظام الأجرة بقدر ما هو نتيجة لتطورات أخرى . كذلك نلاحظ على صعيد النقابات العمالية ، أنه بالرغم من المجهودات التي تبذلها هذه النقابات ، إلاّ أنها لم تستطع تحقيق أهدافها كاملة

نظراً لتكتل أرباب العمل ضدها وقوتهم الجبارة أمامها .

والآن لنأتِ لتحليل نظام الأجرة حتى نستطيع التعرف على مساوئه .

يعني نظام الأجرة أن يقوم شخص ما بتأجير شخص آخر أو مجموعة أشخاص لينتجوا له إنتاجاً ثم يقوم بدفع أجرة لهم مقابل ذلك الإنتاج ، أي أنهم يتنازلون له عن الإنتاج مقابل تلك الأجرة ، فما فائدة الشخص المؤجر من القيام بهذه العملية ؟

إن فائدة الشخص المؤجر هو حصوله على ربح أو مكسب من ورائها وذلك عن طريق إعطائهم أقل من قيمة إنتاجهم . إذن الأجرة التي يتقاضاها العامل هي في الواقع أقل من قيمة ما قام بإنتاجه وهذا يعني أن نظام الأجرة ينطوي بالضرورة على إستغلال ، إستغلال رب العمل للعامل وذلك باعطائه أقل من حقه . ولكن كيف يكون ذلك إستغلالاً وظلماً والعملية تمت عن طريق التعاقد والتراضي ؟ صحيح أن العملية تمت عن طريق تعاقد وتراضي ولكن لننظر بعض الشيء في الظروف التي تتم خلالها عملية التعاقد . إن ظروف العامل وظروف رب العمل عند التعاقد مختلفةً تماما . فالعامل عندما يتعاقد مع رب العمل فهو يتعاقد على أجرة تشكل دخله الأساسي والمصدر الوحيد لقوته وقوت أولاده ، أي الدافع الأساسي وراء العامل للتعاقد هو الحصول على قوته وقوت أولاده ، بينما الدافع الأساسي وراء رب العمل للتعاقد هو الحصول من وراء هذا العقد على ربح والذي يمثل جزءاً بسيطاً فقط من قوته وقوت أولاده . فلو فرضنا أن عملية التعاقد لم تتم فماذا يحدث ؟ إذا حدث ذلك فإن العامل سيفقد الأجر (الدخل) بالكامل ، بمعنى أنه فقد قوته وقوت أولاده كاملا ، بينما رب العمل فقد جزءاً فقط من دخله وقد لا يعني شيئاً بالنسبة لأولاده . إذن عند التعاقد نجد أن حرية العامل وحرية رب العمل غير متساوية أبدا . فالعامل مجبر على التعاقد بعكس رب العمل ، ولذلك فهو مجبر على الإستغلال ويَعرف أنه إستغلال ولكنه لا يستطيع أن يفعل حياله شيئا .

كذلك نجد أن نظام الأجرة يتضمن الإستغلال والمتمثل في الفرق بين قيمة الإنتاج الذي قام بإنتاجه العامل وقيمة الأجر الذي تقاضاه نظير القيام بالإنتاج أو ما يسمى بفائض القيمة والذي يستحوذ عليه أرباب العمل بالكامل مما يؤدي إلى زيادة تكدس الثروة لديهم وزيادة قوتهم وسيطرتهم على الطبقة الكادحه وزيادة إستغلالهم لها .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن نظام الأجرة يجر إلى العبودية . فالعامل يعرف أن مصيره وقوته وقوت أولاده بيد صاحب العمل ومهدد بالقطع في أي لحظة يخالف فيها أوامر رب العمل . إذن هو شبه عبد ورب العمل سيده بل هو كما قال الكتاب الأخضر «عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجر من صاحب العمل»[1] .

إن العامل تحت نظام الأجرة يفقد حريته ، وإذا فقد الإنسان حريته فهذا يعني أنه فقد سعادته ولم يبقَ له من هدف للحياة .

ومن ناحية ثالثة نجد أن نظام الأجرة يؤدي إلى وجود عدم توازن بين الطلب والعرض مما يؤدي إلى حدوث الأزمات الإقتصادية . فالأجر الذي يستلمه العامل مقابل إنتاج سلع وخدمات هو أقل من قيمة هذه السلع والخدمات التي قام بإنتاجها ، ولذلك فإننا نجد أن العامل غير قادر على شراء وبالتالي (إستهلاك) ما قام بإنتاجه نظراً لأن دخله (وهو أجره) أقل من

١ — معمر القذافي ، **الكتاب الأخضر** ، الفصل الثاني ، حل المشكل الإقتصادي ، الإشتراكية ص ٨ .

قيمة هذه المنتجات . أي أن العمال في مجموعهم غير قادرين على شراء ما قاموا بانتاجه مما يؤدي إلى حدوث فائض في الإنتاج نتيجة لنقص الطلب الكلي عن العرض الكلي .

ووجود الفائض في الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض مستوى التشغيل وبالتالي زيادة نسبة البطالة . إن هذا النوع من الأزمات كثير الإنتشار في عالمنا اليوم خاصة في البلدان التي تتبع النظام الرأسمالي حيث تكون أزمة البطالة واضحة تماماً ولكن هذا لا يعني عدم وجود البطالة في ظل النظام الشيوعي . بل أن البطالة موجودة أيضا تحت النظام الشيوعي ولكنها مستترة وغير واضحه (أو ما يسمى بالبطالة المقنعة) وذلك لإلتزام الدولة بتشغيل كل العاملين .

ومن ناحية أخرى نجد أن نظام الأجرة لا يحفز العامل على بذل المزيد من الجهد لزيادة الإنتاج وذلك لأن العامل تحت هذا النظام إما أن أجره ثابت لا يتغير بتغيير كمية الإنتاج ومن ذلك فإنه سوف لن يستفيد من هذه الزيادة في الإنتاج وبذلك يفتقد إلى الحافز على بذل المزيد من الجهد وإنتاج كمية أكبر ، وإما أن أجره مرتبط بالإنتاج ، بمعنى أنه كلما زاد إنتاجه كلما زاد أجره ، وفي هذه الحالة أيضا — وطبقا لنظام الأجرة نفسه فإن الزيادة في الأجرة سوف لن تعادل الزيادة في الإنتاج — فإن العامل سوف لن يجد ما يحفزه لبذل المزيد من الجهد طالما أن حصيلة الإنتاج سوف لن تعود إليه كاملة .

وبالإضافة إلى ما سبق وأن أشرنا إليه نجد أن تلاعب رجال الأعمال بأسعار السلع والخدمات وقدرتهم عن طريقها من إمتصاص كل ما يحدث من زيادة في الأجور . وبذلك سرعان ما يتنبه العاملون لما قد تحدثه لهم زيادة الأسعار من تخفيض في أجورهم الحقيقية ومن تلاشي لما قد استطاعوا تحقيقه من رفع في دخولهم النقدية مما يؤدي إلى زيادة تحبيط همة العاملين في الإنتاج ، أو زيادة مطالبتهم بزيادة الأجور ، . . . . ، وهكذا تستمر العملية ، ترتفع الأجور وترتفع الأسعار وتبدأ المطالبة من جديد برفع الأجور وكلما تحقق ذلك إرتفعت الأسعار بدرجة أكبر وهكذا .

أي أن نظام الأجور وما ينطوي عليه من علاقات إنتاجية ظالمة تربط بين العمال وأرباب العمل سوف لن يؤدي إلى إيجاد نظام إقتصادي مستقر وذلك لما تجر إليه هذه العلاقات الظالمة والتناقضات من أزمات إقتصادية وصراعات عنيفة بين طبقة العمال وطبقة أرباب الأعمال . ولذلك نرى أن هذا النظام يتدرج من أزمة إقتصادية إلى أزمة إقتصادية أخرى وأن كل ما استطاع تقديمه من سبل علاج ما هي إلاّ مسكنات مؤقتة ما أن يتلاشى تأثيرها حتى تبرز الأزمة الإقتصادية من جديد . ومع إستمرار الزمن فإن هذا النظام يكشف عن العيوب الكامنة في جذوره . إن هذه العيوب وما يترتب عليها من مشاكل إقتصادية لا يمكن معالجتها والقضاء عليها إلا باجتنائها من جذورها ، أي عن طريق إلغاء نظام الأجرة واستبداله بنظام صحيح وطبيعي وذلك عن طريق الرجوع إلى القواعد الطبيعية والتي يكون في ظلها المنتج مرتبط إرتباطاً مباشراً بالإنتاج .

ماذا يعني ربط المنتج بالإنتاج مباشرة؟

المقصود بهذه العبارة هو أنه طالما أن المنتج يقوم بعملية إنتاجية يكون حصيلتها إنتاج فإنه يجب إلاّ يتنازل عن هذا الإنتاج لأحد إذا كان قد قام بإنتاجه لوحده ، وأن يكون شريكاً في هذا الإنتاج مع الذين قد شاركوه في إنتاجه . أي يجب أن يستلم حصته من هذا الإنتاج وليس أجرة في مقابل هذه الحصة . ليس المقصود بالحصة هنا أن يستلم المنتج نصيبه من الإنتاج على شكل وحدات طبيعية كمجموعة من السلع أو جزء من سلعة وإنما المقصود هو أن يستلم نصيبه كاملاً

من قيمة الإنتاج الذي شارك في إنتاجه . أي أن الذين يشتركون في عملية إنتاجية يجب أن يتقاسموا حصتهم من حصيلة الإنتاج فيما بينهم ولا يتنازلوا عن الإنتاج في مقابل أجرة . وبهذه الطريقة يكون المنتج قد إرتبط مباشرة بالإنتاج حيث تزداد حصته في الإنتاج بزيادة الإنتاج وبالتالي فإن كل منتج يرى نفسه مدفوعاً تلقائياً لزيادة الإنتاج الكلي حتى تزداد حصته .

ما هي مزايا نظام الشركاء ؟

يمكن تلخيص مزايا نظام الشركاء في النقاط التالية :

١ — إن نظام الشركاء يقضي على العلاقة الظالمة الموجودة في الأنظمة الإقتصادية الحالية وهي علاقة العمال بأرباب الأعمال ، حيث لن يكون هناك عمال وأرباب أعمال ، بل الجميع منتجون والجميع شركاء في الإنتاج . وبذلك يشعر كل واحد بأن حريته كاملة ولا يتحكم فيها أي إنسان آخر ، حيث علاقة الإنتاج تصبح علاقة مشاركة ، علاقة تعاون وتكاتف ، لا سيد ولا مسود ، الجميع متعاونون على الإنتاج ، كل حسب تخصصه ومهارته ، وتكون إدارة المشروع أو المنشأة إدارة شعبية «بمعنى عن طريق لجنة شعبية» الجميع إشترك في اختيارها ، وحيث يكون الجميع قد إشترك في قرارات الإنتاج . وبذلك تنتهي وإلى الأبد علاقة الإستعباد والسيطرة لتحل محلها علاقة المساواة والمحبة والتعاون في ظل الحرية الكاملة للجميع ، ويشعر المنتج بأن قوته وقوت أولاده ليس تحت سيطرة أي إنسان آخر ، بل هو بنفسه يسيطر عليه وبإمكانه زيادته بكامل حريته ، ولا يخفى على أحد ما لهذا من أثر على تحفيز المنتج على بذل المزيد من الجهد طالما أن حصيلة هذا الجهد ستعود عليه بنفسه .

٢ — إن نظام الشركاء يقضي على الإستغلال وذلك بقضائه على فائض القيمة حيث أن كل منتج سيتحصل على قيمة ما قام بإنتاجه كاملة غير منقوصة وبذلك سوف لن يكون هناك فائض قيمة ، ولن يكون هناك تكدس للثروة في أيدي فئة قليلة كما كان يحدث تحت نظام الأجرة .

٣ — إن نظام الشركاء سيجنب الإقتصاد التعرض إلى الأزمات الإقتصادية وذلك بمساواته بين العرض الكلي والطلب الكلي . حيث أن كل منتج سيستلم من الدخل ما يساوي قيمة ما قام بانتاجه من السلع والخدمات فإننا نجد أن الدخل وهو الذي يشكل جانب الطلب يساوي قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها والتي تمثل جانب العرض . أي أن الإقتصاد سيكون في توازن بعيداً عن الأزمات الإقتصادية ، سواء كانت أزمات فائض في الإنتاج وما ينتج عنها من بطالة وما يترتب عليها من مظاهرات وإضرابات وغيرها من المشاكل التي تخلق عدم الإستقرار السياسي ، أو أزمات نقص في الإنتاج وما يترتب عليها من إرتفاع في الأسعار مما يحدث التضخم الإقتصادي وما يجر إليه من مشاكل إقتصادية ليست خافيه عنا جميعاً .

٤ — إن نظام الشركاء سيؤدي إلى إعادة في توزيع الدخل من شأنه زيادة الإستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل وذلك لإختلاف الميل الحدي للإستهلاك بين أصحاب الدخل المنخفض وأصحاب الدخل المرتفع .

٥ — إن نظام الشركاء وما يحدثه من إعادة توزيع الدخل سيؤدي إلى إعادة توزيع في الموارد الإقتصادية من شأنه توجيه هذه الموارد إلى العمليات الإنتاجية التي من شأنها إنتاج السلع والخدمات الأكثر ضرورة للمجتمع ،

وتخفيف الموارد الموجهة إلى إنتاج السلع والخدمات الكمالية وفي هذا حسن إستغلال للموارد الإقتصادية والتي تتميز بالندرة النسبية كما يعرف الجميع .

المراجع

١ ـــ معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، حل مشكلة الديمقراطية «سلطة الشعب» . المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان .

٢ ـــ معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثاني ، حل المشكل الإقتصادي «الإشتراكية» . المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان . مايو ١٩٧٩ م .